

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٢٠٥

الأربعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أغيمان (غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
	ألبانيا السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب
	أيرلندا السيد مايزن
	البرازيل السيد كوستا فيليو
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غابون السيدة كومبي ميسامبو
	فرنسا السيدة جارو - دارنو
	كينيا السيد كيبوينو
	المكسيك السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد إكرسلي
	النرويج السيدة سييد
	الهند السيد أسوكان
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود

جدول الأعمال

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-71514 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند

المدرج في جدول أعماله.

مواصلة في وفاة الرئيس السابق جيانغ زيمين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في بداية الجلسة، وباسم أعضاء مجلس الأمن، أود أن أعرب عن خالص مواساتنا لحكومة الصين وشعبها على وفاة الرئيس السابق جيانغ زيمين.

سيتذكر المجتمع الدولي الرئيس السابق جيانغ زيمين بمساهمته المتفانية في السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي ودوره في الإصلاحات التي أجريت في الصين وما شهدته من انفتاح وحدثة وتنمية اقتصادية. وتشكّل وفاته، كما نراها، خسارة كبيرة للصين والمجتمع الدولي.

وباسم المجلس، أرجو من الجميع هنا أن يبقوا ويلتزموا الصمت دقيقة حدادا على الرئيس الراحل جيانغ زيمين.

وقف أعضاء مجلس الأمن والتزموا الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر مجلس الأمن على لحظة الصمت المبجلة هذه.

تشكّل وفاة السيد جيانغ زيمين، الأمين العام السابق للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والرئيس السابق للصين، خسارة فادحة للحزب الشيوعي الصيني وحكومة الصين وشعبها. فقد قدم، خلال فترة توليه منصب القائد الأعلى للصين، إسهامات بارزة في النهوض بقضية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، فضلا عن تعزيز العلاقات الودية والتعاونية بين الصين وبقية العالم.

وسأنتقل إلى الحكومة الصينية والشعب الصيني وأسرة السيد جيانغ زيمين مشاعر المواساة والتعازي التي أعرب عنها رئيس المجلس من فوره باسم جميع أعضاء المجلس.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/881 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المكسيك.

المجلس مستعد للشرع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، الصين، غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه قرار مجلس الأمن ٢٦٦٣ (٢٠٢٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مايزن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية، وباسم وفد بلدي، أن أعرب عن تعازينا لحكومة الصين وشعبها لوفاة رئيسهما السابق، جيانغ زيمين.

وأود أيضا أن أثني بشدة على السفير دي لا فوينتي راميرس وفريقه لما بذلاه من جهود في توجيه العمل نحو اختتام ناجح للاستعراض الشامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). فقد اضطلعوا بدور صعب ومليء بالتحديات، وكان عمله هو وفريقه نموذجيا في توجيه التقدم الذي أحرزته اللجنة المنشأة عملا بالقرار. وقد أثمرت دبلوماسيته ومهنيته وصبره عن اتخاذ القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) اليوم.

وتولي أيرلندا أهمية كبيرة إلى قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يشكّل جزءا أساسيا من الهيكل العالمي لعدم الانتشار.

ونشيد برئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وفريقه في توجيهنا خلال عملية الاستعراض وإلى تجديد ولاية اللجنة لمدة ١٠ سنوات. ونشكر فريق الخبراء ومنسقه على دعمهما للجنة في عملها.

ولا تزال الالتزامات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تكتسي نفس القدر من الأهمية، بيد أن السياق الذي تنفذها فيه الدول قد تغير منذ عام ٢٠٠٤. ونشعر بخيبة أمل لأن الولاية الجديدة، بسبب مقاومة أحد أعضاء المجلس، لم تذهب إلى أبعد من ذلك في تعزيز دعم لجنة القرار ١٥٤٠ للدول الأعضاء في تنفيذ القرار، بما في ذلك ما يتعلق بالمسألة الهامة المتمثلة في تمويل الانتشار.

ونتطلع إلى مواصلة التعاون مع جميع أعضاء المجلس من خلال لجنة القرار ١٥٤٠. فمخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول جسيمة. ويجب أن نضاعف جهودنا الجماعية للتصدي لها.

السيد خوجة (البناني) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أنضم إليكم، سيدي الرئيس، وإلى زملائي في الإعراب عن تعازينا لحكومة الصين وشعبها لوفاة الرئيس السابق جيانغ زيمين.

ونرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) اليوم ونشكر المكسيك على ما بذلته من جهد وأبدته من التزام للنهوض بعمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلاً عما أظهرته من صبر وقيادة لتحقيق توافق الآراء.

لا يزال خطر حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل قائماً إلى حد كبير. وقد أصبح الأمر أكثر تعقيداً، بسبب التطور السريع للعلم والتكنولوجيا، وهو ما يشكل تحدياً جديداً لنظام عدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، فإن اتخاذ القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) اليوم يبعث بالرسالة الصحيحة، مع ولاية جديدة للجنة القرار ١٥٤٠ من أجل

ويمكن للتنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أن يكفل الحيلولة دون حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. ولذلك أيدنا اتخاذ القرار اليوم ونرحب به، كونه ينص على تجديد ولاية لجنة القرار ١٥٤٠. فهو سيوفر، بالبناء على القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة، أساساً هاماً يستند إليه عمل لجنة القرار ١٥٤٠ على مدى السنوات الـ ١٠ المقبلة.

ولا يزال التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ضرورياً، ونشجع الدول على أن تواصل أخذ مسؤولياتها بموجب القرار على محمل الجد. ونرى أن لجنة القرار ١٥٤٠ وفريق الخبراء يضطلعان بعمل حيوي في ذلك الصدد. وبالمثل، فإن المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لها أيضاً إسهام كبير في المساعدة على كفالة التنفيذ المحكم للقرار.

ومن الأهمية بمكان أن تنتظر اللجنة، في إطار ولايتها الجديدة، في التحديات الرئيسية في هذا المجال. وتتضمن الطابع المتطور لمخاطر الانتشار الناشئة عن التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا والتجارة الدولية. ونود أن نشير أيضاً إلى ضرورة كشف محاولات تمويل الأنشطة التي تنطوي على نشر جهات فاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، فضلاً عن منعها.

وأخيراً، نرحب بالإشارة إلى ضرورة أن تتناول اللجنة مسألة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة. ومع ذلك، نأمل أن نرى اللجنة تضطلع بمزيد من العمل الذي يتماشى مع الأجزاء الأخرى من هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً بشأن هذه المسألة.

السيد إكرسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتنا لصالح قرار مجلس الأمن ٢٦٦٣ (٢٠٢٢)، لأن المملكة المتحدة ثابتة في التزامها بمنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ووسائل إيصالها. ويظل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ركيزة أساسية لإطار عدم الانتشار. وندعو جميع الدول إلى تنفيذ كامل التزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

لقد كان القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أول قرار للمجلس مكرس لعدم الانتشار، وهو قرار هام لتعزيز تنفيذ النظام الدولي لعدم الانتشار والنهوض بالعملية الدولية لعدم الانتشار. ومنذ إنشاء لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في عام ٢٠٠٤، قامت اللجنة بقدر كبير من العمل البناء وفقا لولايتها وعززت بفعالية التعاون الدولي بشأن عدم الانتشار. والحالة الراهنة تجعل اتخاذ المجلس للقرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢)، الذي يمدد ولاية لجنة ١٥٤٠ لمدة ١٠ أعوام، ذا أهمية استثنائية. وبالنظر إلى السنوات العشر المقبلة، ينبغي للجنة أن تظل على دراية بأولوياتها، وأن تضع خططا معقولة وأن تحسن الكفاءة وتعزز تنفيذ القرار.

ونود أن نقترح ما يلي. أولا، ينبغي للجنة أن تتقيد بالولاية التي أناطها بها القرار، وأن تركز عملها بشدة على الغرض الأساسي المتمثل في منع الجهات الفاعلة غير الحكومية من الانخراط في أنشطة الانتشار، وأن تتصدى على النحو المناسب للمخاطر الناشئة المتصلة بالانتشار.

ثانيا، ينبغي للجنة أن تدعم الدول في تحديد الأهداف والمجالات ذات الأولوية من أجل تنفيذ القرار، وذلك وفقا لالتزاماتها الدولية والظروف الخاصة بكل بلد، وينبغي لها أن تحترم الدور القيادي للدول في جهود عدم الانتشار.

ثالثا، ينبغي للجنة أن تقي بجميع مسؤولياتها، وخاصة بزيادة مساهمتها من حيث المساعدة التقنية والتعاون الدولي ومساعدة البلدان النامية بشكل فعال على تعزيز بناء قدراتها في مجال عدم الانتشار.

رابعا، بينما تتصدى اللجنة بفعالية لمخاطر الانتشار ينبغي لها أن تحترم بالكامل حق البلدان النامية في الاستخدام السلمي للعلم والتكنولوجيا، دون تمييز، فضلا عن التعاون الدولي، بغية تحقيق توازن أفضل بين الأمن والتنمية. إن عدم الانتشار هو مهمة طويلة الأجل يواجهها المجتمع الدولي، وسيطوي تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أيضا على عملية طويلة الأجل. ونأمل أن تلتزم جميع الأطراف بمفهومنا الأمني المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وأن تستفيد من تمديد ولاية لجنة القرار ١٥٤٠ كفرصة لتعزيز المشترك للتنفيذ الشامل

مواجهة التحديات الراهنة وجعلها أكثر فعالية في المستقبل. ويعلق بلدي أهمية خاصة ومستمرة على تنفيذ المعاهدات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بالتعاون الدولي القوي بغية حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد اللازمة لتطوير هذه الأسلحة من جانب جهات فاعلة غير حكومية، والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هو عنصر أساسي في الهيكل العالمي لعدم الانتشار. وغني عن القول إن تنفيذه الكامل والفعال يظل أمرا أساسيا.

إن مكافحة تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل هي مهمة طويلة الأجل ومستمرة. ويتعين علينا مواصلة تركيزنا والتكيف والتحسين بشكل دائم. ونأسف في هذا الصدد لعدم الاتفاق على التحسينات المقترحة على النص. إن التنفيذ السليم لهذا القرار يتطلب تعاوننا وثيقا بين لجنة القرار ١٥٤٠ وفريق الخبراء التابع لها، وبصفة رئيسية في مجال تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء. ونرحب بدعم ومساهمة المنظمات الإقليمية والدولية وبمشاركة ممثلي المجتمع المدني والصناعة والأوساط الأكاديمية.

وأخيرا، نؤيد أيضا تعزيز المشاركة المجدية للمرأة في عملية صنع القرار من أجل تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن الآخرين على تقديم تعازيهم في وفاة رئيس الصين السابق جيانغ زيمين.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها مسألة تثير القلق فيما يتعلق بالسلم والأمن والاستقرار في العالم. وبفضل الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي شهد النظام الدولي لعدم الانتشار تحسنا على المدى الطويل، وأحرزت عملية عدم الانتشار تقدما تتزايد أهميته. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشهد حالة دولية شديدة السوء لعدم الانتشار، تبقى فيها المخاطر والتحديات المتصلة باقتناء الأطراف الفاعلة غير الحكومية لأسلحة الدمار الشامل. ولا تزال الجوانب غير العادلة وغير المعقولة للنظام الدولي لعدم الانتشار لافتة للنظر، في حين لا يزال حق غالبية البلدان النامية في الاستخدام السلمي للعلم والتكنولوجيا يخضع لقيود عديدة.

السيدة سييد (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): في البداية، وبالنيابة عن وفدنا، اسمحوا لي أيضا أن أقدم بخالص تعازينا في وفاة رئيس الصين السابق جيانغ زيمين.

وتود النرويج أن تشكر المكسيك على جهودها بوصفها رئيسة لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في دفع عمل اللجنة إلى الأمام خلال العامين الماضيين. إننا نؤيد بقوة الطريقة المهنية التي أدار بها الرئيس عمل اللجنة، بما في ذلك ما تم في سياق الاستعراض الشامل للجنة وتجديد ولايتها. ونقدر أن المكسيك قد سعت جاهدة للاستماع إلى جميع الأصوات واتبعت نهجا شاملا ومتوازنا طوال فترة رئاستها في مواجهة بيئة صعبة.

لقد صوتت النرويج لصالح القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) لتجديد ولاية لجنة القرار ١٥٤٠. إن النرويج تعمل من أجل نزع السلاح النووي متوازن ومتبادل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه ومن أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وللجنة القرار ١٥٤٠ دور هام تؤديه في بلوغ ذلك الهدف. وتظل النرويج تؤيد بقوة دور فريق الخبراء وتأمل أن تبدأ اللجنة في استعراض مبادئها التوجيهية الداخلية في أقرب وقت ممكن بغية تمكين لجنة القرار ١٥٤٠ من الاستفادة بشكل أفضل من خبرتها.

ويسر النرويج أن القرار قد تمكّن من تجسيد أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بعدم الانتشار. ويستند إدراج تلك الإشارة إلى المدخلات التي أثارته مجموعة من الدول الأعضاء من مناطق مختلفة خلال المشاورات المفتوحة للجنة القرار ١٥٤٠. إن كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية وذات المغزى للمرأة أمر أساسي لتسخير الخبرات المتنوعة، وشحذ المساعدة التقنية، وبناء مجالات جديدة للتعاون وبناء القدرات والتدريب فيما يتعلق بالعمل الذي تضطلع به لجنة القرار ١٥٤٠. كما أن الفقرة التاسعة عشرة من ديباجة القرار تجسد النهج المبين في خطة الأمين العام لنزع السلاح وتتماشى مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يسلم بأن لمشاركة المرأة أهمية كبيرة للمسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، فإن احتمال انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها يثير قلقا حقيقيا ومستمرًا، لا سيما بالنظر

والفعال للقرار، وأن تعزز معا إدارة عدم الانتشار على الصعيد العالمي. وستواصل الصين أيضا بذل الجهود وتقديم الإسهامات لتحقيق تلك الغاية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية التقدم بخالص تعازي الإمارات العربية المتحدة إلى جمهورية الصين الشعبية في وفاة الرئيس السابق جيانغ زيمين. سوف نتذكر فترة ولايته بسبب ازدهار الصين الاقتصادي واستقرارها. تحت قيادته، حفّزت الصين الجهود الدولية لتعزيز التنمية العالمية ودعم حقوق المرأة باستضافة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥. إن إرثه لا يزال حيا.

وبالانتقال إلى اتخاذ القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢)، أود أن أشكر السفير دي لا فوينتي راميرس والوفد المكسيكي على قيادتهما المقتدرة وجهودهما الدؤوبة بوصفهما رئيسا للجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وقيادة الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتحقيق اتخاذ القرار التاريخي ٢٦٦٣ (٢٠٢٢). ترحب الإمارات العربية المتحدة باتخاذ هذا القرار بالإجماع، والذي يعزز عمل لجنة القرار ١٥٤٠ ودورها الأساسي في زيادة مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٢٢) ويبني على نتائج أحدث استعراض شامل، بما في ذلك مداولات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين خلال المشاورات المفتوحة للجنة.

وتغتتم دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الفرصة أيضا لتسليط الضوء على رؤيتها لأهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع أنشطة ومناقشات نزع السلاح وعدم الانتشار بما يتسق مع التزامات المجلس المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وإذ تدرك الإمارات العربية المتحدة أن التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هو مسعى طويل الأجل فهي تعتقد أن التجديد الناجح لولاية لجنة القرار ١٥٤٠، المدعومة من فريق خبراءها، لمدة ١٠ سنوات أخرى سيوفر للجنة الإطار اللازم للتصدي للطابع المتطور باستمرار لمخاطر الانتشار ضمن ولايتها.

بشأن تقرير لجنة القرار ١٥٤٠ ذي الصلة المقدم إلى مجلس الأمن الذي كان وقائعا ومتوازنا وقائما على توافق الآراء، حيث تشكل أحكامه أساس القرار المتخذ اليوم.

ونحن على ثقة من أن تلك الهيئة الفرعية الهامة التابعة لمجلس الأمن، باتخاذ قرار موضوعي جديد، ستتمكن من الاضطلاع بمزيد من الفعالية بالمهام المسندة إليها والمتمثلة في رصد وتوثيق التدابير الوطنية لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلا عن تنسيق الجهود لتقديم المساعدة التقنية للدول بناء على طلبها. ونحن مقتنعون بأن مفتاح نجاح اللجنة في عملها، بما في ذلك في المجالات الجديدة التي وافق عليها أعضاء مجلس الأمن في القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢)، يكمن في احترامها لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع مراعاة مصالحها واحتياجاتها مراعاة تامة وتقديم الاستجابات في الوقت المناسب على الطلبات التي تتلقاها. ونأمل أن يستمر عملها على هذا المنوال.

ومن جانبنا، نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة التعاون البناء مع جميع الشركاء والحفاظ في اللجنة على الروح المتأصلة في القرار 1540 (2004) بغية ضمان التنفيذ الكامل والنجاح للقرار من جانب جميع الدول الأعضاء. وسيتيح لنا ذلك المضي قدما في التصدي للتحديات العالمية لعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

في الختام، وبالنظر إلى أن هذه هي الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر، وبالنيابة عن وفدي، أود أن أشكر الرئاسة الغانية على قيادتها الفعالة والمقتدرة والمهنية للمجلس طوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير دي لا فوينتي راميريز على قيادته الممتازة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على مدى العامين الماضيين وعلى عمله البناء والتعاوني بشأن القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) الذي اتخذ اليوم. وتعد فترة ولايته مثالا يحتذى به لرؤساء الهيئات الفرعية للمجلس في المستقبل.

إلى الطابع المتطور باستمرار لمخاطر الانتشار، بما في ذلك التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا والتجارة الدولية. ولذلك، أرجو أن نطمئنوا إلى دعمنا الكامل لعمل لجنة القرار ١٥٤٠.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تعازينا لأصدقائنا الصينيين عقب وفاة الرئيس السابق للصين والأمين العام للحزب الشيوعي الصيني، السيد جيانغ زيمين. إن اسم رجل الدولة البارز هذا يرتبط وثيقا بفترة مهمة في تاريخ الصين الحديث الذي يتسم بإنجازات كبرى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مكانة بلده على الساحة الدولية.

إن الاتحاد الروسي، بوصفه مشاركا في تقديم القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، يعلق أهمية بالغة على ذلك الصك الفريد للمجلس في مجال عدم الانتشار، الذي يحتفظ بأهميته الكاملة اليوم. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بأهداف ومقاصد القرار، الذي يتطلب من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إنشاء وتحسين نظم مراقبة وطنية للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها والمواد المتصلة بها من أجل منع وقوعها في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، بمن في ذلك الإرهابيون، مما يتيح لنا صياغة استجابة عالمية للتحديات العالمية المتعلقة بعدم الانتشار. واليوم، اتخذ قرار هام بالإجماع بتمديد ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمدة ١٠ سنوات. وكان هذا القرار نتيجة للجهود الجدية والنهج البناء والمرونة من جميع أعضاء المجلس، وبفضلها أصبحت الوثيقة ذات طابع قائم حقا على توافق الآراء. ونحن ممتنون لجميع الشركاء على عملهم.

ونقدر تقديرا عاليا جهود الرئاسة المكسيكية للجنة القرار ١٥٤٠. لقد مكنتنا الروح المهنية للمكسيك لا من اتخاذ القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) فحسب، بل ومن إجراء استعراض شامل لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بنجاح. تولت المكسيك رئاسة اللجنة قبل عامين تقريبا، وتمكنت من ضمان التنظيم السليم لجميع مراحل تلك العملية المعقدة، بما في ذلك عن طريق إجراء مشاورات مفتوحة للجنة مع الدول الأعضاء. وقد مكنت نتائج الاستعراض والمشاروات المستفيضة من التوصل إلى اتفاق

١٥٤٠ أكثر مرونة وبصيرة. ونأمل أن يتمكنوا من توجيه اللجنة نحو التصرف والقدرة الأكثر فعالية في التصدي لأخطر التهديدات.

واليوم، صوت المجلس بالإجماع لصالح إنشاء لجنة ١٥٤٠ أكثر فعالية وشفافية وأكثر خضوعاً للمساءلة، والتي ستواصل دعم الدول الأعضاء في جهودها لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول ومن خلالها لمدة ١٠ سنوات أخرى. ولم يكن ذلك النجاح مقدراً سلفاً - بل يرجع إلى تفاني غالبية أعضاء المجلس وعملهم الشاق والعمل الدؤوب والمثالي الذي قام به رئيس لجنة القرار ١٥٤٠. ونحن ممتنون جداً لتلك الجهود - فالمخاطر لا يمكن أن تكون أكبر.

السيد أسوكان (الهند) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الهند باتخاذ القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) بالإجماع لتمديد ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وكما فعل آخرون، أود أن أسجل تقديرنا للمكسيك لرعايتها توافق الآراء بشأن القرار وقيادتها طوال عملية الاستعراض الشامل. وقد صوتت الهند مؤيدة للقرار، حيث أننا نولي أهمية كبيرة لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ودور لجنة ١٥٤٠ في تيسيره.

ومع التهديد الواضح المتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد ومعدات وتكنولوجيا إلى الجماعات الإرهابية وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول، فإن التنفيذ الكامل والفعال للقرار يكتسي اليوم أهمية أكبر بكثير مما كان عليه عندما اتخذ قبل ١٨ عاماً (انظر S/PV.4956). ولذلك، ينبغي للجنة أن تواصل العمل مع الدول الأعضاء في التصدي للتطور السريع لمخاطر الانتشار، ولا سيما خطر حصول الجماعات الإرهابية وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل بسبب التقدم المحرز في التكنولوجيات الجديدة والناشئة.

ويحدونا الأمل في أن تكون اللجنة، بولايتها المجددة، التي تعزز تواصل اللجنة مع الدول الأعضاء وتركز على تحسين آلياتها المساعدة، بما في ذلك من خلال نهج إقليمي تشارك فيه البلدان ذات الخبرة ذات

وقد صوتت الولايات المتحدة مؤيدة للقرار، الذي يسعى أكثر من أي قرار آخر في مجلس الأمن إلى التصدي للتهديد الوجودي الذي تمثله الجهات الفاعلة من غير الدول التي يحتمل أن تحصل على أسلحة الدمار الشامل وتستخدمها. ونرحب أيضاً بالتجديد الإجماعي اليوم لولاية لجنة القرار ١٥٤٠ لمدة ١٠ سنوات أخرى. ولا تزال اللجنة أداة حاسمة الأهمية للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. والأهم من ذلك، أن القرار يؤكد على الدور المركزي لفريق الخبراء التابع للجنة ١٥٤٠، الذي يضم خبراء مستقلين موهوبين للغاية في المجالات الموضوعية والتقنية ذات الصلة بعمل اللجنة ١٥٤٠. وهم يرصدون ويدعمون تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات التي خلفته، ويساعدون الدول الأعضاء في تعزيز تنفيذها للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما يتسق مع التزاماتها. ومع الولاية الجديدة، يؤكد المجلس من جديد أهمية الشفافية والمساءلة في عمل هيئاته الفرعية عن طريق زيادة تفاعلاته مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والصناعة والأوساط الأكاديمية، وإتاحة موارد المعلومات التقنية التي قد تجدها الدول الأعضاء مفيدة في جهودها الرامية إلى تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ولئن كنا سعداء باتخاذ القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) بالإجماع، فقد شعرنا بخيبة الأمل لأن أحد أعضاء المجلس قد عرقل الجهود الرامية إلى جعل عمل لجنة ١٥٤٠ أكثر كفاءة وفعالية. وكان من شأن العناصر التي اقترحتها الرئيس في سياق صياغة القرار أن تزود اللجنة وفريق خبرائها بالأدوات التي يحتاجونها لدعم الدول الأعضاء على نحو أكثر إنصافاً واتساقاً وسرعة في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول ومن خلالها. ومع ذلك، يسرنا أن نلاحظ أنه بفضل الجهود القوية التي بذلها الرئيس، يدعو القرار اللجنة إلى استعراض مبادئها التوجيهية - وهي عملية استعراض نأمل أن تؤدي إلى تعزيز عمل اللجنة الذي كنا نأمل أن نراه في القرار نفسه. وفيما يتعلق بأعضاء اللجنة الذين نرى منهم التعنت والسخرية، يحدونا أمل كبير في أن تصبح الأجيال المقبلة التي تتولى إدارة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واللجنة المنشأة عملاً بالقرار

وفي الختام، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، وأهني الفريق الغاني على الإدارة الممتازة لعملائنا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أرجو كل النجاح للوفد الهندي في كانون الأول/ديسمبر، وأن أشكر أعضاء وفد بلدي الذين شاركوا في هذه المفاوضات الدقيقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لغانا.

تود غانا أن تكرر الإعراب عن تعازيها، بصفتها الوطنية، لحكومة الصين وشعبها وكذلك لأسرة الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين، الذي وافته المنية في وقت سابق اليوم. إننا نشيد بإسهامه الفريد في السلام والتنمية العالميين وفي تقدم وازدهار الصين غير المسبوقين. ومن المؤكد أن إرثه سيظل خالداً في الذاكرة.

ونرحب باتخاذ القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) الذي يجدد ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بالإجماع عقب استعراضها الشامل. وإنه لفأل حسن أن يحدث تجديد الولاية هذا في دورة رئاستنا خلال فترة عضويتنا في المجلس، ونعتقد أن دور لجنة القرار ١٥٤٠ يظل محورياً في التصدي للتحديات العالمية القائمة فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، لا سيما من حيث صلته بالجهات غير التابعة للدول. إننا نسلم بالطابع التفاعلي للعلم والتكنولوجيا ونعلم أن هذا يجعل، من بين عوامل أخرى، التنفيذ الكامل والفعال لولاية القرار ١٥٤٠ مهمة طويلة الأجل.

وفي ذلك الصدد، وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ ولاية اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠، تشير غانا إلى أن عقد جلسات إحاطة مفتوحة على نحو دوري للدول الأعضاء والمنظمات الدولية الإقليمية ودون الإقليمية، على النحو المنصوص عليه في القرار، سيكون مفيداً. فهذه الاجتماعات ستتيح فرصاً أساسية للتبادل الطوعي للخبرات بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فيما بين الدول الأعضاء، فضلاً عن توصيات بشأن الأفكار العملية لتحسينه، مع استكشاف المزيد من السبل التي يمكن بها تناول أحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد الوطني.

ونعتقد كذلك أن فعالية وكفاءة آلية اللجنة في التوفيق بين عروض وطلبات المساعدة تشكل جانباً لا غنى عنه من جوانب عمل

الصلة، في وضع أفضل لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذها للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونرحب أيضاً بتعزيز تعاون اللجنة مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من لجان مجلس الأمن.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن تعازي، باسم المكسيك، لجمهورية الصين الشعبية على وفاة الرئيس السابق جيانغ زيمين المحزنة.

تشكر المكسيك أعضاء المجلس على الدعم الذي مكن من اتخاذ القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢)، الذي يجدد ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بالإجماع. إنها لم تكن عملية بسيطة ولم تكن خالية من العقبات، كما يتضح من البيانات التي استمعنا إليها للتو. وليست هناك عملية بسيطة أو خالية من العقبات.

غير أن المكسيك بذلت قصارى جهدها، في مواجهة الاختلافات في المواقف التي أعرب عنها مرات عديدة، لإيجاد حلول يمكن أن تيسر التقارب، مراعية وجهات النظر المختلفة لجميع الوفود. ولذلك، فإن من دواعي سرورنا أنه تم التوصل إلى اتفاق وأن المجلس مدد ولاية لجنة، مهمتها الرئيسية دعم الدول في جهودها الرامية إلى منع الجهات غير التابعة للدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، لمدة ١٠ سنوات. وسيزيد هذا التمديد كذلك من تعزيز المساعدة التي تحتاج إليها الدول للوفاء بالتزاماتها.

ومن الناحية الموضوعية، يأخذ هذا القرار في الاعتبار المداولات التي جرت أثناء الاستعراض الشامل، الذي أتاحت للمكسيك فرصة رئاسته والذي كان بإمكان جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشارك فيه، إذا رغبت في ذلك. وينص القرار مرة أخرى على إجراء استعراضين شاملين على مدى السنوات الـ ١٠ المقبلة، وهو أمر أساسي إذا أريد للجنة أن تستجيب لشواغل المجتمع الدولي.

وإنه لمن دواعي الارتياح البالغ بالنسبة للمكسيك - البلد الذي ينتهج سياسة خارجية نسوية - أن يحث مجلس الأمن للجنة، لأول مرة، على إيلاء الاهتمام الواجب لمشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة ومجدية في جميع أنشطتها.

اللجنة الضروري لتحقيق الأهداف النهائية للقرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة ومجدية في تنفيذ جهود نزع السلاح وعدم الانتشار مهمة لتحقيق أهداف القرار النهائية والبعيدة المدى.

وفي الختام، نود أن نشكر رئيس لجنة القرار ١٥٤٠، السفير خوان رامون دي لا فوينتي راميريس، على الطريقة المفتوحة والشاملة التي أدار بها المفاوضات. ونكرر كذلك الإعراب عن تقديرنا لمكتب شؤون نزع السلاح وفريق الخبراء على جهودهما المشتركة المتواصلة في مساعدة اللجنة على الاضطلاع بولايتها.

وإذ أن هذه هي الجلسة الأخيرة المقرر عقدها تحت رئاستنا، أود كذلك أن أشكر جميع الوفود على تعاونها ودعمها، وكذلك على الكلمات الرقيقة التي أعرب عنها اليوم في هذه الجلسة. كما أشكر شعبة شؤون مجلس الأمن على دعمها الفعال لأعمال الرئاسة. ونمتن بذات القدر للمترجمين الشفويين وموظفي شؤون المؤتمرات، الذين ييسرون الأداء الفعال لعمل المجلس الشهري.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.